

"البريق" تسعى لمبادلة 90% أسهم محافظتها لشراء حصة في " تداول "

أعلنت شركة البريق القابضة ان مجلس الادارة وافق على مبادلة 90% من محفظة الاسهم غير المدرجة المملوكة للشركة في مقابل شراء كامل الحصة في شركة تداول والمملوكة لعبدالله السند نائب رئيس مجلس الإدارة بصفة شخصية. وتبلغ قيمة المبادلة مبلغ قدره 9,5 مليون دينار بريج فوري متوقع عند اتمام الصفقة بمبلغ 2,9 مليون دينار وازادت الشركة في بيان على موقع البورصة انه وعلى الرغم من

الغائبة الواضحة الناتجة من هذه الصفقة لشركة البريق القابضة ومساهمتها إلا ان مجلس إدارة الشركة ارتأت ان تدعو إلى جمعية عمومية عادية للموافقة على التعامل مع أطراف ذات الصلة بالإضافة إلى الموافقة على التعامل مع أصول نائب رئيس مجلس الإدارة بصفة شخصية. وبعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية العادية سيتم إبرام العقد.

خبراء أكدوا أن تجربة 1991 يمكن تكرارها انطلاقاً من موقع مالي

أمام الكويت فرصة ذهبية لسد العجز بـ"الاقتراض" في ظل تراجع الفائدة

كتب - محمد الملوك:

اجمع خبراء واقتصاديون على ان الاقتراض هو افضل الحلول الراهنة لمعالجة عجز الموازنة مؤكداً ان وضع الكويت الاقتصادي والتصنيف المرتفع لها يؤهلها للاقتراض الفوري دون اية عوائق أو تأخير. وأشاروا إلى ان تكلفة الاقتراض في الوقت الحالي ضعيفة جداً وقد تصل إلى الصفر وهو ما يعزز الاقتراض كفرصة ومعالجة عاجلة لأن البنوك العالمية والمحلية سترحب باقتراض الحكومة، مؤكداً ان الكويت قادرة على السداد وتمويض القرض عندما تعود اسعار النفط إلى الارتفاع.

وقالوا ان اللجوء إلى الاحتياطي غير ايجابي ولا يجب ان يكون في صدارة ادوات المعالجة في ظل ما تملكه البنوك من وفرة في الاموال التي تبحث عن الاقتراض والتمويل مشدين على ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة للكويت ابان الغزو عندما لجأت للاقتراض ودعم البنوك وكانت حلولاً مثلى وناجحة وقتها.

واوضحوا ان فرض الضرائب أو رفع الرسوم قد يعوق تنامي البيئة الاستثمارية التي تتميز بانعدام أو ضعف الضرائب والتي تمثل قيمة لجذب المستثمرين ورأس المال الأجنبي أو الإقليمي والذي يمثل دعماً للاقتصاد الموازي وفيما يلي قال رجل الاعمال المصرفي السابق عبدالسلام العوضي علينا التركيز على طرح المعالجة لسد عجز الموازنة دون تهويل اعلامي مؤكداً ان الاقتراض باي السبل والتخلص من الاستثمارات الغير ايجابية هما افضل الحلول المعالجة لسد العجز الحالي للموازنة.

وقال: الكويت مرت بتجارب صعبة وقت الغزو في 1991 حيث كانت غالبية ابر النفط تخرق والبنوك ليس لديها اموال ووقتها اقتترضت الطبيعي 5 مليار دولار من بنك "جي بي مورغان" برعاية البنك الوطني بدون ضمانات وباسم الكويت ولدة 4 سنوات وتم سداد القرض بعدما اعيدت الابر النفطية للانتاج وتم دعم البنوك المحلية وقتها وتمكنت هي الأرض من تسييس ووضعها والوفاء بالتزاماتها

وهي تجربة لمعالجة كانت صعبة في ذلك الوقت مشيراً إلى ان الوقت الحالي تتميز الكويت فيه بوضع مالي واقتصادي جيد وتصنيف مالي مرتفع يساعدها على الاقتراض.

وبين العوضي ان تلك التجارب تعد سابقة ودرس يجب التعلم والاستفادة منه وهو الامر الذي يدفعنا في الوقت الراهن إلى اتخاذ القرارات السريعة والمعالجة في معالجة التراجع في اسعار النفط والتي انعكست سلباً على اوضاع الموازنة نمو المعالجة دون جدل أو مد وجزر خصوصاً ان الظروف مواتية جداً للاقتراض وهو الحل الأمثل مع النظر في التصرف في بعض الاستثمارات الخارجية والداخلية الغير جيدة دون خسائر.

واوضح ان الترشيد في الإنفاق والغاء الدعم الغير مبرر مع تعزيز الإنفاق على المشاريع التنموية والدرلة للدخل امر ضروري للغاية ويجب التركيز عليه في ضوء المعالجة مع ترك مسالة فرض الرسوم والضرائب جانباً في الوقت الراهن حتى تقلل تصنيفات الكويت جيدة ووضعاها الائتماني مرتفع مشدداً على ضرورة الاستفادة من تلك الامتيازات حيث لا يمكن التمكن بما سيأتي في العام المقبل من شر أو خسر في حين يمكن لاسعار النفط ان تعود للارتفاع وتسدان الموازنة للوفاء بما تم اقتراضه في سد العجز.

واقاد ان السياسة الترشيدية مطلوبة في جميع الاحوال عند الراجح أو الكساد أيضاً مشيراً إلى ان التوليفة للمعالجة بسيطة يدعمها مسن الادارة والتصريف ومن ثم اتخاذ القرار دون هاجس أو تهويل لاسيما واننا في وضع جيد وملاءة مالية جيدة ونملك الأدوات للمعالجة.

وذكر العوضي ان الكويت تملك اصول قيمتها تصل إلى 600 مليار دولار وتمتع الثقة في الموقف والمركز المالي الخارجي عند الحاجة للاقتراض من بنوك خارجية، فضلاً عن ذلك تملك البنوك المحلية القدرة على اقتراض الحكومة في ضوء ما تملكه من ودائع تتجاوز الـ 40 مليار دينار ويمكن الاقتراض منها أو من البنوك الأجنبية والدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في اي وقت لا لديها من وضع مالي قوي.

وشدد على ضرورة التصرف في معالجة الأوضاع الراهنة ودعم

دون تأثر الدعم والإسكان والصحة والتعليم

الجزائر تخفض الانفاق 9%

■ الجزائر-رويترز، قالت الحكومة الجزائرية أمس الأول السبت انها ستخفض الإنفاق بنسبة تسعة في المئة العام المقبل بسبب التراجع الحاد في اسعار النفط العالية حيث تحاول الجزائر تعويض انخفاض عوائد الطاقة التي تمثل 60 في المئة من ميزانيتها.

وتصل احتياجات الجزائر من النقد الأجنبي إلى أكثر من 150 مليار دولار مع قليل من الدين الخارجي لكنها تعتمد كثيراً على عائداتها من بيع النفط والغاز للانفاق على برنامج دعم يشمل كل شيء من الإسكان إلى الكهرباء والطعام والوقود مما ساعد في الفترة الماضية على تخفيف حدة التوتر في البلاد.

وأعلنت الحكومة بالفعل خفضاً بنسبة 1,3 في المئة في ميزانية العام الحالي وقالت ان انخفاض اسعار النفط الخام في العالم سيخفض عائداتها من قطاع الطاقة بنسبة 50 في المئة.

ونقلت وسائل اعلام محلية عن رئيس الوزراء الجزائري عبد الملك سلال قوله في اجتماع مع الولاة ان البلاد بحاجة إلى قرارات جريئة لعام 2016 وهو ما دفع السلطات لخفض الميزانية بنسبة تسعة في المئة. وأضاف ان الجزائر بحاجة إلى الحد من مشروعات البنية الأساسية الضخمة لكنها بحاجة إلى استكمال المشروعات التي بدأتها بالفعل. وتأكيداً على ان تراجع سعر النفط لن يؤثر في الدعم قال سلال ان قرارات خفض العام المقبل لن تؤثر على الإسكان والصحة والتعليم. وأضاف ان الحكومة مازالت تتوقع نمو اقتصادياً بنسبة 4,6 في المئة في 2016 مقارنة بنمو متوقع بنسبة أربعة في المئة العام الحالي.

المشاريع الاقتصادية المستقبلية والتي يمكن ان تغيد الأجيال القادمة سواء من بني تفتحية أو بناء كيانات استثمارية وخدمية تعزز من الموارد التي تصب في تنوع الاقتصاد.

الصكوك والسندات

وفي ذات السياق يؤيد المستشار المالي والاقتصادي محمد الثامر فكرة الاقتراض من أي جهة سواء كانت خارجية أو محلية مؤكداً أن الفرصة مواتية في ضوء الفائدة التي تقرب من الصفر في تصب كلفة الاقتراض منخفضة جداً وهو ما ينادى بالدولة عن تحمل تكاليف باهظة للإقراض.

وأشار إلى ان التصنيف الاقتصادي والائتماني الجيد للكويت يخدم التوجه للاقتراض في مقابل الحاجة الضرورية لمعالجة عجز الموازنة مبيئاً ان التفكير في السحب من الاحتياطي غير ايجابي في المرحلة الحالية.

وقال الثامر مقترحات فرض الضرائب أو رفع الرسوم من تعالج الموقف الحالي العاجل لكنها تحتاج إلى دراسة من كافة الجوانب خصوصاً وان البيئة الكويتية ومثلها الخليجية لم تعش هذا التوجه والذي يتطلب وقتاً وبحوث ودراسات لإقرارها في حين ان الوقت عاجل لسد العجز. ولفت الثامر النظر إلى ان الاقتراض بالصكوك او السندات يوفر مزايا مضافة وعديدة وهي تختلف عن الاقتراض المباشر حيث يمكن مثلاً ان تطرح الدولة سندات لصالحها يشترطها المواطنين وتمتعهم بدوي استثمار مستقبلية وفي الوقت ذاته تخدم سوق الاستثمار المحلي بصورة جيدة وناجحة وفي المستقبل يمكن للدولة ان تعوض السندات او الصكوك بالسداد.

والمع إلى ان الوقت الصالي أفضل للاقتراض فيما يمكن ان تكون الفرصة غير مناسبة في السنوات المقبلة، وفي الكويت تملك قدرة استثمارية مرتفعة وصندوق سيادي يستثمر في كبرى الدول ويحقق نتائج ايجابية كما وان وضع الكويت يساعد على الاقتراض لمعالجة الظرف الحالي.

أكد أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستشكل نسبة من الناتج المحلي مستقبلاً العلي: "الصندوق الوطني" يوقع اتفاقيات شراكة مع 9 جهات حكومية



لقطة جماعية بعد توقيع الاتفاقية

كتب - بلال بدر:

اختصار الإجراءات

وقال العلي ان توقيع هذه الاتفاقيات يستهدف العمل على تنظيم بيئة الاعمال وتوفير البيئة الفعالة لرواد الاعمال ، مضيفاً ان وزارة التجارة قامت بخطوات ايجابية نحو تفعيل الادوار المستهدفة من المؤسسات العامة الوليدة . مشيراً الى تعاون كبير بين الأجهزة الحكومية خلال الفترة الأخيرة في ايجاد وتسهيل المعاملات والإجراءات على مستوى الربط الالكتروني ، وتنظيم الإجراءات الحكومية في التعامل مع كثير من المشروعات ، ليكون توقيع اليوم بمثابة مثال يحتذى به في التنسيق والتعاون الحكومي من خلال منظومة تبادل المعلومات واختصار الإجراءات وتسهيلها.

وأوضح العلي ان الاتفاقيات الموقعة تمثل نحو 9 جهات في الدولة منها وزارات التجارة والصناعة والشؤون الاجتماعية والعمل، بلدية

وقع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مذكرة تفاهم "اتفاقيات شراكة" مع 9 جهات حكومية تستهدف العمل على تنظيم بيئة الأعمال وتوفير البيئة الفعالة لرواد الأعمال في الكويت. وجرى حفل توقيع اتفاقيات الشراكة أمس في مكتب وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي الذي قال ان الحكومة تسعى اليوم إلى تنويع مصادر الدخل من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن ان تتحول إلى ناتج محلي واضح يشكل نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نطمح إلى تحول هذه المشروعات إلى لبنة في التنمية المستدامة.

الكويت، الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة للقوى العاملة، برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجزء التنفيذي للدولة، ديوان الخدمة المدنية، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، والهيئة العامة للمعلومات المدنية. بدوره، قال رئيس الصندوق الدكتور محمد الزهير ان الانطلاقة الرسمية للصندوق ستكون في أكتوبر المقبل، لافتاً إلى ان الهيكل التنظيمي للصندوق "الضخم" كان له دور في تأخير انطلاقته الرسمية الا انه قام بالتعاون مع اعد البنوك المحلية لتمويل عدد من المشاريع. وأوضح الزهير انه تم تمويل بعض المشروعات مع اقراض بنك الخليج، مشيراً إلى ان الأخير ليس الوحيد في برنامج الاقتراض، فالامر مفتوح مع جميع البنوك المحلية ومن يرغب في التعاون مع الصندوق لتسهيل تمويل نسبة الـ 20% المتبقية، إذ ان قانون الصندوق يسمح بتمويل 80%.

في إطار التخلص من جميع ديونها

"المدينة" عقدت تسوية مع "كميفك" بقيمة 3.9 مليون دينار

المالية وبمهد الطريق لانطلاقه حقيقة وواقعية بعيدة عن المشكلات، وأضاف إننا الآن وبعد زوال مديونياتنا واحدة تلو الأخرى نستطيع ان ننظر للفد بثقة أكبر وطموح أعلى وأكثر انفتاحاً في ظل اوضاعنا الحقيقية وامكانياتنا القوية. وصرح الداود ان التغيير الذي طرأ على نموذج ومنهج أعمال الشركة في الآونة الأخيرة اتاح للإدارة التنفيذية حرية الحركة بما يسهم بشكل فعال في تطوير منظومة الأعمال بنفسها بقلصة جديدة تقوم على إعادة بناء الشركة على أسس وعلاقات متينة مع أطراف السوق، وإننا نتوقع ان تشهد المرحلة المقبلة استثمارات جديدة ومشروعات هي قيد الفحص والراصة حالياً وستعلنها فور الانتهاء منها والتوقيع عليها وهي ما سيكون له الأثر على مساهمي الشركة في الفترات القادمة بآذن الله.

كأنت المدينة للتمويل والاستثمار ابلغت سوق الكويت عن توقيعها عقد تسوية عقارية لكامل مديونية الشركة مع شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك)، بقيمة 3,98 مليون دينار كويتي تقريباً (نحو 13,15 مليون دولار أميركي).

وقالت "المدينة" في بيان نُشر لها على الموقع الرسمي للبورصة إنه من المتوقع ان ينتج عن هذه التسوية العقارية أرباح قدرها 215 ألف دينار، سيتم تسجيلها في البيانات المالية للربع الثالث لعام 2015، علماً بان هذه الأرقام خاضعة لمراجعة مراقبي حسابات الشركة الخارجية.

أبرمت شركة المدينة للتمويل والاستثمار اتفاقية تسوية عقارية مع شركة الكويت والشرق الأوسط (كميفك) بقيمة 3,9 مليون دينار كويتي في تسوية تضاعف إلى حزمة التسويات التي تقوم بها الشركة في الآونة الأخيرة. وقال الرئيس التنفيذي لشركة المدينة للتمويل والاستثمار محمد سعود الداود ان التسوية الأخيرة هي فصل جديد من فصول التغيير في نموذج أعمال الشركة يضاف إلى التسويات الأخيرة التي قامت بها الشركة مع ذاتها.

وقال: نحننا منذ فترة قليلة في توقيع تسوية بيت التمويل الكويتي، والان نصدق مع مساهمينا ونزف اليهم بشرى تسوية جديدة تضيف لرصيد الشركة انجازاً جديداً في وقت زمني قياسي يعكس الحركة الدؤوبة والمستمرة التي تتحرك بها الآن على أسس متينة من الشفافية والافصاح.

وتابع: التسويات المتتالية التي تقوم بها في الفترة القصيرة الماضية هي ابلغ رد على مروجي الاشاعات والدميين والذين لم تكف استنهم خلال السنوات الماضية عن تسوية سمعتنا، ولعلمهم قد ادركوا الان اننا لم نكن أبداً من الدعيين أو الضللين وان حقوق مساهمينا آمانة تحملها في اعناقنا وستنعكس حقيقة وواقفا ملموسا على مساهمينا خلال المرحلة المقبلة.

وقال، ان ما نقوم به الآن هو تاسيس لواقع جديد وما هو الا لبنة الأولى في عودة المدينة إلى سيرتها الأولى من نجاحات مستمرة ومتواصلة، لأن التخلص من عبء الديون له تأثيرات جوهرية على هيكل رأس مال الشركة وقوائمها



محمد الداود

"إيني" الإيطالية تعلن عن أكبر اكتشاف غازي بمصر باحتياطي 30 تريليون قدم مكعبة

■ أعلنت شركة إيني الإيطالية، عن تحقيق أكبر كشف للغاز الطبيعي "شروق" في المياه العميقة بالبحر المتوسط في منطقة امتياز شروق بالمياه الاقتصادية المصرية والتي تم توقيع الاتفاقية الدولية الخاصة بها في يناير 2014 مع وزارة البترول والشركة القابضة للغازات (إيجاس) بعد فوزها بالمنطقة في المزيدة المالية التي طرحتها إيجاس.

جاء ذلك في التقرير الذي تلقاه المهندس شريف إسماعيل، وزير البترول والثروة المعدنية، من رئيس شركة إيني مول نتائج الكشف الجديد الذي أوضحت المعلومات السيزمية والبيانات أنه يتضمن احتياطيات أصلية تقدر بنحو 30 تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي (تعادل نحو 5.5 مليار برميل مكافئ) ويغطي مساحة تصل إلى 100 كيلو متر مربع وبذلك يصبح الكشف الغازي.

ويعد "شروق" أكبر كشف يتحقق في مصر وفي مياه البحر المتوسط، وقد يصبح من أكبر الاكتشافات الغازية على مستوى العالم.

والكشف الجديد تم فخره في عمق مياه 1450 متراً ووصل إلى عمق 4131 متراً ليخترق طبقة حاملة بالهيدروكربونات بسماك نحو 2000 قدم (تعادل 630 متراً) من صخور الحجر الجيري من عصر الجوسين، كما يتضمن تركيب الكشف طبقة عمق وأعدة من العصر الكريتاوي وسوف يتم حفر بئر آخر فيما بعد للوصول إلى هذه الطبقة، وستقوم شركة إيني باستكمال أنشطة الحفر أوائل العام القادم بحفر 3 آبار لسرعة تنميته للكشف على مراحل بالاستفادة من البنية الأساسية المتاحة، ومن المخطط ان تستغرق عمليات تنميته الكشف نحو 4 سنوات ليسهم بشكل كبير في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة إيني تدرس حالياً عدة بدائل من أجل ضغط البرنامج الزمني لتنمية الكشف ليكون في فترة زمنية أقل من المعتادة.

روحاني: إنتاجنا النفطي

وصل إلى 2.9 مليون برميل يوميا

■ دبي - رويترز، نقلت وكالة أنباء وزارة النفط الإيرانية "شانا" عن الرئيس حسن روحاني قوله أمس ان إنتاج إيران من النفط الخام وصل إلى 2,9 مليون برميل يوميا بزيادة 200 ألف برميل منذ توليه منصبه في 2013.

ونسبت الوكالة إلى روحاني القول "نحننا في العامين الماضيين في زيادة إنتاجنا من النفط الخام من 2,7 مليون برميل إلى 2,9 مليون برميل".

وتراجع إنتاج إيران من النفط بشكل كبير في عام 2012 عندما استهدفت عقوبات دولية جديدة صادرات طهران من الخام. ومن المقرر رفع تلك العقوبات في الأشهر القادمة في إطار الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إيران مع القوى العالمية الشهر الماضي.

انسحاب القرنين القابضة

من السوق 13 ديسمبر

■ أعلنت شركة القرنين القابضة انه بناء على موافقة كل من الجمعية العامة غير العادية للشركة والنقطة بتاريخ 7 يناير 2015 وهيئة أسواق المال على الانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية ، وتنفيذا لما ورد بالادة 26 من قرار هيئة أسواق المال رقم 23 لسنة 2014 بشأن إصدار نظام الإدراج في بورصة الأوراق المالية ، فإنه سوف يتم إيقاف النهائي على أسهم الشركة في السوق اعتباراً من يوم الأحد 13 ديسمبر 2015.